

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية
بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء
معيار المحاسبة الدولي رقم 39
(دراسة ميدانية)

الدكتور غسان فلاح المطارنة
قسم المحاسبة
كلية إدارة المال والأعمال
جامعة آل البيت

الدكتور محمد محمود بشايرة
كلية المجتمع العربية
جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وبيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 39. وكذلك تهدف إلى التعرف على أثر العوامل المتعلقة بالشركة مثل طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 39.

طبقت هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية من مختلف القطاعات (خدمات، تأمين، صناعية، بنوك) حيث كان حجم العينة (55) شركة ولغايات جمع البيانات اللازمة لاستخراج النتائج صممت استبانة وزعت على معدي القوائم المالية في الشركات، وقد اعتمد على برنامج الرزم الإحصائية spss لغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

1- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات

حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، والتزمت بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات ، حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39).

2_ ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وقد أوصت الدراسة بأن تقوم الشركات الخاصة بتطبيق تام لمعايير المحاسبة الدولية من أجل التوصل إلى عملية التوحيد في السياسات المحاسبية على المستوى الدولي. والعمل على إقامة وإعداد نشرات توضيحية دورية تشرح وتوضح المعايير المحاسبية الدولية وتساعد في التعرف على المستجدات التي تطرأ على هذه المعايير وخاصة ما يتم تعديله منها.

مقدمة الدراسة:

في نهاية القرن العشرين بدأ العالم بأسره بالتوجه نحو مفهوم العولمة أو النظام العالمي الجديد من خلال ظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين دول العالم بحيث أصبح اقتصاد كثير من دول العالم يعتمد على اقتصاد دول أخرى. وظهرت أيضاً معاهدات وبروتوكولات التجارة العالمية بين العديد من دول العالم حيث إن هذه الدول مختلفة في سياساتها المالية والمحاسبية الأمر الذي حدا بلجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معايير محاسبية دولية تلبية احتياجات التطور الهائل الذي تم على الصعيد المالي الدولي، ومن ثم الوصول إلى توحيد وتنسيق السياسات المحاسبية في جميع دول العالم وذلك من أجل أن يتسنى لجمهور المهتمين قراءة المعلومات المحاسبية بشكل متسق وموحد.

ومن أهم الموضوعات التي عالجتها المعايير المحاسبية الدولية هو موضوع الاستثمارات ومنها الاستثمارات في الأسهم والسندات، خاصة لما للاستثمار في هذه الأوراق المالية من أهمية قصوى للإدارة وللمستثمرين. ونظراً لأهمية موضوع الأسهم والسندات أفردت بنود خاصة تتحدث عن الأسهم والسندات في تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية مادة 18 (هيئة الأوراق، 1997). وقد أُشيرَ إلى موضوع الأسهم والسندات في قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 (قانون الأوراق، 2002). كما أُلزمت هيئة الأوراق المالية الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك ضمن تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في المادة الثامنة (مجلس، 2004).

وقد جاء الاهتمام بموضوع المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في (المعيار المحاسبي الدولي 39 الادوات المالية: الاعتراف والقياس) من حيث التقسيمات الجديدة التي طرأت على محافظ الاستثمار والمحاسبة في ضوء القيمة العادلة ومن ثم المحاسبة عن الأرباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم وآثار الدخل الأخرى الناتجة عن عملية بيع الأسهم و التحويلات بين محافظ الاستثمار والإفصاح حسب متطلبات هذا المعيار.

ونتيجة لأهمية الاستثمار في الأسهم والسندات من جهة ونظراً لحدثة الموضوع من جهة أخرى جاءت هذه الدراسة لبيان كيفية المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في الشركات المساهمة العامة الأردنية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وبيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق سياسات المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39 بتفصيلاته المتعددة من حيث التقسيمات، التقييم بالقيمة العادلة، المكاسب والخسائر غير المحققة، آثار الدخل الأخرى المتحققة عن عملية بيع الاستثمار ، التحويلات بين محافظ الاستثمار والإفصاح حسب تعليمات المعيار.
- 2- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم استثمارات الشركة، طبيعة عمل الشركة، وبين تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس في المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي :

- 1- بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب المعيار الدولي 39. بما يحتويه من حيث التقسيمات الجديدة لمحافظ الأسهم والسندات ومن ثم عملية التقييم بالقيمة العادلة للأسهم والسندات والمحاسبة عن الأرباح والخسائر غير المحققة والأرباح المحققة عن عملية البيع وأيضاً التعرف على التعليمات الصادرة بشأن التحويلات التي تتم بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات والإفصاح حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.
- 2- التعرف على أثر العوامل المتعلقة بالشركة مثل (طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها) وأثرها في المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي 39 .
- 3- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية مفهوم الاتساق في تطبيق المعايير الدولية وتوحيد السياسات المحاسبية على مستوى العالم بأسرة ومن ضمن الأمور المهمة التي تعالجها معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار رقم 39 هي الاعتراف والقياس عن الاستثمار في الأسهم والسندات حيث زاد الاهتمام العالمي بالأسهم والسندات والاستثمار بها نتيجة لما شهده العالم ويشهده من اتساع نطاق

التجارة الدولية ونتيجة لمعاهدات وبروتوكولات التعاون التجاري بين الدول الأمر الذي أدى إلى تحديث المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ليوضح مفهوم المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية. وتكمن أهمية هذه الدراسة من منظور آخر في توضيح الجوانب المحاسبية المختلفة عن الاستثمار في الأسهم والسندات وأنواع هذه الأسهم والسندات وكيفية المحاسبة عنها وعرضها في القوائم المالية الختامية للشركات المساهمة العامة الأردنية وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وذلك لتواضع معرفة غير المختصين أو غير المهتمين بجوانب التطور في تبني نظم ومعايير المحاسبة الدولية وغيرها.

فضلاً عن أهمية الموضوع في قياس وتوصيل المعلومات المتعلقة بالاستثمار في الأسهم والسندات إلى جمهور المستفيدين من هذه المعلومات من مستثمرين ومقرضين ومحللين ماليين وكدليل على أهمية الموضوع ما قام به البنك المركزي حيث ألزم البنوك الأردنية بالالتزام بتعليمات المعيار المحاسبي الدولي 39 (البنك المركزي، 2000).

الدراسات السابقة:

في دراسة (دخل الله، 2005) بعنوان أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (39) في عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً في عوائد السهم نتيجة لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (39)، كما أظهرت التغيرات التي صاحبت تطبيق المعيار وجود علاقة إيجابية على عوائد الأسهم أيضاً.

وفي دراسة (Beat J. N 2003) بعنوان المشاكل المتعلقة بقيمة المشتقات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (39). توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

- إن القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملائمة في الأسواق غير النشطة .
- إن القيمة العادلة للمشتقات المالية هي قيمة المشتقات المالية في سوق مالي وهمي وعليه فإن القيمة السوقية لحقوق الملكية في تاريخ الميزانية لا يعكس قيمة المنشأة .
- في دراسة لـ(دهمش، 2002) عن تجانس معايير المحاسبة الدولية الأمريكية والأوروبية، أوضحت هذه الدراسة بأنه:
- هناك توجه كبير في أوروبا إلى تبني معايير المحاسبة الدولية وذلك ما نص عليه صراحة مجلس وبرنامج الاتحاد الأوروبي .

- أدت لجنة معايير المحاسبة الدولية دوراً مهماً وما تزال في وضع معايير محاسبية دولية وموحده وبلغت محاسبية واحده وجاهزة من أجل استخدامها لتكون بداية للنظام المحاسبي العالمي الموحد.
 - هناك أوجه تشابه و اختلاف ومزايا ومعيقات مؤثرة في عملية انتشار معايير المحاسبة الدولية .
- في حين أن دراسة لـ (ROBERT JENSEN, 2000) بعنوان حالة واقعية جدلية عن محاسبة مبادلة النحاس وتحديات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) IAS ومعيار المحاسبة الأمريكي (133). بينت الدراسة:

1. أن تطبيق متطلبات معيار SFAS 133 على المبادلات المالية باعتبارها أحد المشتقات المالية لشركة MEXCOBER يؤدي إلى تضليل في العديد من الصفقات الدولية .
2. أن تطبيق متطلبات المعيار SFAS 133 فيما يتعلق بالمشتقات المالية يؤدي إلى تضليل في القوائم المالية للعشرة البنوك في نيويورك .
3. أن تطبيق متطلبات معيار IAS 39 فيما يتعلق بالمبادلات أفضل من تطبيق معيار SFAS 133 لأن المعيار IAS 39 يميز في التعامل بين أنواع المبادلات ، في حين المعيار SFAS 133 لا يميز في التعامل بين أنواع المبادلات .

وفي دراسة (hoogner doorn, 2000) بعنوان المحاسبة عن الأدوات المالية في البنوك الصناعية. جاءت نتائج الدراسة كما يأتي :

- إن البنوك التي تتبع المعايير المحاسبية الدولية وتستخدم محاسبة التحوط الكاملة كما في المعيار المحاسبي الدولي 39 تظهر قوائمها عدم ثبات أو عدم استقرار في كشوفات الدخل بسبب التغيرات في معدلات الفائدة السوقية.
- النتائج المحاسبية للبنك المتحوط تحوطاً جزئياً هي أقل تأثيراً أي أن حساباتها لا تتأثر كثيراً كما وفي دراسة (PASCAL DELVAILLEK 2000) بعنوان تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أوروبا كدليل في ثلاثة بلدان أوروبية بحلول عام 2005. أظهرت النتائج أن جميع هذه الدول تسعى إلى تطبيق المعايير الدولية في شركاتها المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية، وستبقى الشركات غير المدرجة في السوق المالية في ألمانيا وفرنسا تطبق معايير المحاسبة المتعارف عليها. أما الشركات غير المدرجة في السوق المالية في إيطاليا فستطبق معايير المحاسبة الدولية بحلول عام 2005.

وفي دراسة أجراها (heally and paleb ، 1993) بعنوان أثر استراتيجيات الإفصاح المالي في أسعار الأسهم. خلصت الدراسة إلى أنّ الأعراف والمعايير المحاسبية تساعد على تضيق فجوة مقدرة الإدارة في تشويه البيانات المالية ما دام تم الالتزام بها قد تمّ ، مما يعكس المعلومات التي بحوزة المديرين عن أعمال المنشأة .

فرضيات الدراسة :

بناء على ما تقدم في مشكلة الدراسة وُضعت هذه الفرضيات :

الفرضية الأولى: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم و السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39.

وتعدّ هذه الفرضية الرئيسية ومنها جاءت الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39 .
- 2- لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 39.
- 3- لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمتطلبات الصادرة عن المعيار الدولي 39 بشأن التحويلات بين محافظ الاستثمار.
- 4- لا تفصح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب نصوص المعيار الدولي 39.

الفرضية الثانية: ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المتعلقة بالشركة والتي تتمثل في (طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها) ومدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

منهجية الدراسة :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة المختلفة، حيث قام الباحث بدراسة الجوانب النظرية للموضوع من خلال جمع البيانات الثانوية ومن ثم طوّرت استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة من أجل اختبار الفرضيات والقيام بتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج والتوصيات .

أساليب جمع البيانات :

قام الباحث بالحصول على البيانات الآتية :

1- البيانات الثانوية :

تم الحصول عليها من خلال قيام الباحث بمسح مكتبي لمجموعة من الدراسات السابقة المنشورة وغير المنشورة والدوريات والكتب والمراجع العلمية والمصادر الحكومية ذات الصلة .

2- البيانات الأولية :

تم الحصول عليها عن طريق تصميم استبانة مخصصة لهذا الغرض وفي ضوء متغيرات الدراسة .

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية (بنوك، خدمات، تأمين، صناعة) والبالغ عددها (189) شركة مساهمة عامة، وقد تم التوصل إلى هذا الرقم عن طريق الموقع الالكتروني لسوق عمان المالي كما هي في 2005/5/1، وقد استُثبتت الشركات التي ليست فيها استثمارات في الأسهم والسندات من خلال فحص الميزانيات العمومية لها كما هي في 2004/12/31 وكان عددها (39) شركة، وعليه يصبح حجم مجتمع الدراسة (150) شركة مساهمة عامة أردنية تنطبق عليها شروط الدراسة. ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة ونظراً لصعوبة مسحها جميعها نتيجة البعد الجغرافي أو نتيجة الوقت والجهد أو عدم الاستجابة لتعينة الاستبانة في بعض الأحيان. وعليه إتبع أسلوب العينة الإحصائية لمجتمع الدراسة. وقد استُخرجت عينة الدراسة حسب المعادلة الآتية (الرفاعي، 1998) :

$$N = \frac{0.25}{\frac{0.25}{N} + \frac{(A)^2}{(E)^2}}$$

0.25 : العدد الثابت في المعادلة.

n : حجم العينة .

E: القيمة المأخوذة من التوزيع الطبيعي عند مستوى الثقة (0.05)

A: الخطأ العشوائي المسموح به (على فرض أن الخطأ المسموح به بناءً على الدراسات السابقة كان (0.10).

N: مجتمع الدراسة

$$N = \frac{0.25}{\frac{0.25}{150} + \frac{(0.10)^2}{(1.96)^2}}$$

$$= 59$$

جدول رقم (1) الاستبانات الموزعة والمسترجعة لعينة الدراسة

عينة الدراسة	مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	نسبة الاستبانات الموزعة إلى مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات المسترجعة	نسبة الاستبانات المسترجعة من عينة الدراسة
معدو القوائم المالية	59	59	100%	55	0.94

مفهوم الاستثمار:

يعدُّ الاستثمار من الأمور المهمة التي تتعلق بنجاح الأداء المالي في الشركات أو في أي موقع آخر يريد تنمية أمواله بالشكل الذي تتحقق معه كفاءة عالية في إدارة هذا المال المتوافر. وتهدف عملية الاستثمار إلى تعظيم الأموال المستثمرة وتنميتها بالشكل الذي يتفق مع أهداف وسياسات المنظمة أو المشروع موضوع الاستثمار لأنَّ الاستثمار يمر بمراحل عديدة إذ تبدأ هذه المراحل بوضع سياسة للاستثمار أي تحديد هدف الاستثمار وقيمة الثروة التي سيحققها من الاستثمار، ثم القيام بتحليل العائد والكلفة من هذا الاستثمار، ثم الشروع بعملية الاستثمار وبعد ذلك يقوم المستثمر بتقييم الأداء الاستثماري الذي قام به، وبعد هذه الخطوة تتخذ القرارات التي تساعد على زيادة كفاءة العملية الاستثمارية.

يعرف الاستثمار بأنه تخلي الفرد عن جزء من أمواله في لحظة زمنية، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة، بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوضه عن:

أ- القيمة الحالية للأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل / الأصول.

ب- الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بفعل التضخم.

ج- المخاطر الناجمة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية كما هو مرغوب فيها ومتوقع لها.

كما يعرف الاستثمار بأنه: التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي بهدف

الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (رمضان، 1998).

ويعرف الاستثمار بأنه ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى

مدة طويلة في المستقبل (bieman,1986).

وقد عرف الاستثمار بأنه نوع من الإفراق الرأسمالي ينفق على الأصول التي يتوقع منها تحقيق عوائد خلال فترة زمنية طويلة الأجل (هوارى، 1980).

وعرفه آخر بأنه عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد عملية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية ... في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن فيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية المطلوبة وفي ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر (معروف، 2003).

أنواع الاستثمارات:

يمكن أن تصنف الاستثمارات وفقاً لمعايير وأسس كثيرة ولكن سنقتصر على تقسيم الاستثمارات حسب النظرة إلى مدة الاستثمار ومجال الاستثمار لذلك يمكن تبويب الاستثمارات في الأسهم والسندات كما يلي:

1- حسب مدة الاستثمار

- أ- استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي يتم اقتناؤها من أجل إعادة بيعها في الأجل القصير من أجل الحصول على النقدية وقت الحاجة دون حدوث خسائر ومن أمثلتها:
 - أوراق قصيرة الأجل: ومنها أدونات الخزائن العامة، شهادات الودائع.
 - أوراق الدين: وهي السندات الحكومية أو السندات الخاصة التي تصدرها الشركات المساهمة.
 - شهادات الأسهم: وهي الأسهم العادية والممتازة.
- ت- استثمارات طويلة الأجل: وهي استثمارات تشتري لغرض الاحتفاظ بها لأجل تتجاوز السنة المالية، والربح المحقق ليس الهدف الأسمى لعمليات الاستثمار هذه (Kieso and other, 2002).

2- حسب مجال الاستثمار:

- ودائع بنكية
- استثمارات عقارية
- أوراق مالية
- قروض بضمانات

أهمية الاستثمار في الأسهم والسندات:

يعدُّ الاستثمار عاملاً من العوامل التي تنشط الاقتصاد بشكل عام، إن إصدار الأسهم والسندات من قبل الشركات لتمويل عملياتها (تمويل خارجي) ينشط السوق من حيث بيع الأسهم وشراؤها بين جمهور المستثمرين والذي يقوم على الاعتماد في بعض الأحيان على السماسرة الذين يتقاضون عمولة على ذلك أيضاً، ويقوم السوق المالي نفسه بتقاضي عمولات على إصدارات الأسهم والسندات. وتحقق عملية الاستثمار في الأسهم والسندات عملية انتقال الأموال من المستثمرين إلى الشركات التي هي بدورها تقوم بتحريك هذه الأموال إلى السوق مرة أخرى، وعند حدوث عملية الاستثمار في السندات خاصة فإن ثمة مبلغاً دورياً من المال يتقاضونه حملة هذه الأوراق المالية كمعدل فائدة على أموالهم التي كانوا قد استثمروا فيها. وتتخلص أهمية الاستثمار في الأوراق المالية بالنقاط الآتية (رمضان، 1998):

- 1- الاستفادة من المبالغ المتوافرة الزائدة عن الحاجة عن طريق الاستثمار الأمر الذي يحقق عائداً مناسباً على هذه الأموال المستثمرة.
- 2- لتعويض الخسائر التي تحدث نتيجة تدهور القوة الشرائية في أثناء فترات التضخم، حيث يتم شراء الأصول من أجل زيادة قيمتها السوقية العادلة، ومن ثم تحقيق مكاسب من ارتفاع القيمة وتعويض الخسائر المتحققة من تدهور قيمة العملة.
- 3- تلجأ الشركات إلى الاستثمار في الأوراق المالية بهدف توفير السيولة الناتجة من الفوائد التي يجنيها هؤلاء المستثمرون.
- 4- من أجل تقوية العلاقات وتعزيزها مع الشركات الأخرى والتي تمتد أحياناً إلى بسط النفوذ كالسيطرة على هذه الشركات أو امتلاك أسهم ملكية ذات تأثير في قرارات الشركة.

أهداف الاستثمار في الأسهم والسندات:

تكمّن أهداف المنشآت الرئيسية من خلال عملية الاستثمار في الأسهم والسندات في الآتي:

- 1- استغلال الأموال الزائدة عن الحاجة والمتوافرة في الوقت نفسه في المنشأة في شراء الأوراق المالية التي تغل عائداً على المنشأة سواء من خلال توزيعات الأرباح على الأسهم أو من خلال الفوائد التي تدفع لصالح حملة السندات.
- 2- السيطرة على شركات أخرى تقوم الشركات أحياناً محاولة السيطرة على شركات أخرى إذ تشتري عدداً من أسهم رأس المال لتلك الشركة وبالقدر الذي يحقق السيطرة على سياسات تلك الشركة وأنشطتها (ويطلق عليها في هذه الحالة شركات تابعة). إن قيام المنشآت بتبني مثل

- هذه السياسات لاشك بأنه من أجل أهداف منها تحقيق نوع من التكامل بين عمليات الإنتاج والتسويق أو ضمان توريد المواد الخام أو التحكم في السوق (Steve, 1996).
- 3- تحقيق عوائد مستقرة (أي من خلال العوائد المحققة على الاستثمار) مع الأخذ بالحسبان مسألة القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانب وتتجاوز تكاليف الفرصة البديلة من جانب آخر.
- 4- الحفاظ على الأصول المادية والمالية في المنشأة من خلال القيام بعملية تنمية هذه الأموال ومن ثم زيادتها واستمرارها وتنميتها (معروف، 2003).
- 5- استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة. وهذا الهدف يمثل أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغبته في رفع مستوى معيشته ثم قدراته الإنتاجية .

مزايا الاستثمار في الأسهم والسندات:

- إن هناك مزايا تنتج عن عملية الاستثمار في الأسهم والسندات من حيث التنظيم المثالي لأسواق طرح وتداول الأسهم والسندات، وقلة تكاليف الاستثمار فيها، وعدم حاجتها إلى خبرات عالية، كل هذه النقاط سوف نشير إليها فيما يأتي:
- هناك أسواق مالية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة في إدارة عمليات الاستثمار في الأسهم والسندات، في حين قد لا تتوفر مثل هذه الأسواق المنظمة لأدوات الاستثمار الأخرى.
 - إن تكاليف الاستثمار في الأسهم والسندات أقل كثيراً من تكاليف الاستثمار في أدوات الاستثمار الأخرى، إذ إن معظم صفقات بيع الأسهم والسندات وشراها تتم عن طريق الهاتف مما يوفر على المستثمر المزيد من النفقات ، وذلك فضلاً عن أن هذه الأوراق المالية لا تحتاج إلى مخازن وصيانة وغيرها من النفقات الجارية .
 - لا تحتاج عملية الاستثمار في الأسهم والسندات إلى خبرات متخصصة في هذا المجال عند المستثمر، في حين تحتاج الاستثمارات في العقارات مثلاً إلى خبرات في مجال العقارات وكذلك الحال بالنسبة إلى الاستثمار في مجال الذهب والماس وغيرها من الاستثمارات التي تتطلب خبرة كبيرة في مجالها (مطر، 1999).

بيئة الاستثمار في الأسهم والسندات:

تتكون بيئة الاستثمار في الأوراق المالية ومنها الأسهم والسندات، من (الأوراق المالية، و أسواق الأوراق المالية، و مؤسسات الوساطة المالية) إذ بوجود هذه العناصر الثلاثة تكتمل المنظومة التي تشكل بيئة الاستثمار في الأوراق المالية (الحفناوي، 2003).

1- الأوراق المالية (الأسهم والسندات): وهي تمثل البضاعة أو السلعة التي يتم تداولها في السوق المالية.

ويقصد بالأوراق المالية حسب قانون الأوراق المالية الأردني المادة الثالثة: أي حقوق ملكية أو أي دلالات أو بيانات متعارف عليها على أنها أوراق مالية، سواء كانت محلية أم أجنبية، يوافق عليه مجلس هيئة الأوراق المالية. وتشمل الأسهم والسندات (هيئة الأوراق، 2002).

الأوراق المالية تعني أيضاً أنها تمثّل قانوني لحق المستثمر في الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل في ظل شروط محددة سلفاً (مطر، 1999).

وتشكل الأوراق المالية بالإضافة إلى المتعاملين في الأوراق المالية وأيضاً المعلومات التي يتم توفيرها عن الأوراق المالية فيما بينها عناصر بورصة الأوراق المالية. إنَّ زيادة حجم الأوراق المالية من خلال ضخ هذه الأوراق المالية من قبل الشركات في السوق المالية يتولد عنه زيادة حجم وكفاءة أي سوق مالية خاصة في ظل توافر المتعاملين بهذه الأوراق المالية وهم البائعون والسامسرة والمؤسسات والهيئات والشركات المرتبطة بعمليات التداول للأوراق المالية الأمر الذي يوفر المناخ الخصب لبروز عملية الاستثمار في الأوراق المالية إلى حيز الوجود.

إنَّ ما يهم المستثمر من عملية الاستثمار هي القيمة المضافة التي ينتظرها المستثمر لقاء تضحيته بمبلغ من المال، وتحدد تلك القيمة المضافة على أساس الزيادة في ثروته خلال فترة معينة والتي يطلق عليها معدل العائد. ويقاس هذا المعدل عادة بالتغير النسبي في ثروة المستثمر من بداية العام وحتى نهايته.

2- أسواق الأوراق المالية: إن المهمة الأساسية لأسواق الأوراق المالية هي تجميع كل من المشترين والبائعين للأوراق المالية في الساحة التي وجدت لتكتمل فيها عملية شراء الأوراق المالية وبيعها. ويمكن تقسيم الأسواق المالية إلى ما يأتي :

3- مؤسسات الوساطة المالية: ويطلق عليها اسم المؤسسات المالية وهي مؤسسات تبيع أصولاً مالية (أسهماً وسندات في الغالب) وترتب التزامات مالية على نفسها لقاء الحصول على نقدية تقوم باستثمارها في شراء أصول مالية من الغير.

يمكن للمؤسسات المالية أن توفر الأسلوب غير المباشر لحصول الشركات على الأموال التي تحتاج إليها. إذ يمكن للشركات الحصول على الأموال من الجمهور باستخدام الأسواق الأولية.

أما البديل الثاني فهو حصول الشركة على الأموال من الجمهور عن طريق المؤسسات المالية حيث تقوم الشركة بإعطاء المؤسسة المالية ورقة مالية مقابل النقدية التي سوف تحصل عليها من

المؤسسة المالية، في حين تقوم المؤسسة المالية بالحصول على الأموال بالسماح للجمهور العام بفتح حسابات جارية أو إيداع (المومني، 2002).

الاستراتيجية الملائمة للاستثمار :

لابد للمستثمر من تبنى استراتيجية منطقية يحددها مسبقاً من أجل تحقيق أهدافه في تعظيم أكبر منفعة على أمواله، وتختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها الشخص المستثمر وذلك حسب اعتماده أو تفهمه للعناصر الآتية:

- الربحية
- الأمان
- السيولة

فإذا كان المستثمر يسعى إلى تحقيق الربح دون الالتفات إلى مفهوم الأمان، فإنه عادة ما يتبع الاستراتيجية الهجومية أو المخاطرة بحيث يتحمل المستثمر درجة عالية من المخاطرة نتيجة تقلبات الأسعار المتوقعة لأدوات الاستثمار، وغالباً ما تشكل الأسهم العادية وزناً كبيراً ضمن أدوات الاستثمار في ظل هذه الاستراتيجية.

أما إذا كان المستثمر يعطي اهتماماً لمفهوم الأمان فإنه يتبع سياسة تعرف بالاستراتيجية المتحفظة أو الدفاعية والتي تعطي الاهتمام لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت والذي غالباً ما يتحقق من السندات والأسهم الممتازة.

أما إذا تبنى المستثمرون سياسة استثمارية تهدف إلى تحصيل العوائد وتحمل مستوى معقول من المخاطرة فلإن الاستراتيجية الملائمة التي سينتهجها تسمى السياسة المتوازنة، وتشكل الأسهم العادية والممتازة والسندات القاعدة الأساسية في هذه الاستراتيجية (خريوش، 1995).

عملية الاستثمار:

تنبثق عملية الاستثمار من الهدف الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقه، وأياً كانت أهداف المستثمر لا بد أن تمر عملية الاستثمار بعدة مراحل، وذلك لكي تؤطر عملية الاستثمار بإطار علمي وعملي مدروس، وذلك من أجل أن تخرج عملية الاستثمار ضمن الهدف الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقه. وتمر عملية الاستثمار بعدة مراحل:

1- وضع سياسة الاستثمار.

2- القيام بتحليل الأوراق المالية.

3- بناء محفظة الأوراق المالية.

4- مراجعة محفظة الأوراق المالية.

5- تقييم أداء المحفظة.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أن تقوم الدول بإعداد معايير محاسبية تنظم فيها أداؤها المالي والمحاسبي وكانت هذه فيما بعد نواة إعداد لجنة إعداد وتطوير معايير محاسبية دولية وأيضاً إعداد وتطوير معايير تدقيق دولية حيث قامت المنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع معاييرها من خلال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA والتي أعدت معايير للتدقيق ومن ثم تشكل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB , عام 1973، لتطوير لصيغة مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP (العلوي، 1992).

نشأة المعيار المحاسبي الدولي 39 وتطوره:

في عام 1988 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في مشروع لتطوير معيار عن الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية، وقد تم إصدار مسودات عرض (140) و (148) في عامي 1991 و 1994 على التوالي من أجل إبداء الملاحظات عليها، وكان ذلك بمساعدة المجمع الكندي للمحاسبين، وفي عام 1995 تمت المرحلة الأولى من إعداد المعيار وقد اعتمد المعيار المحاسبي الدولي (32) " الأدوات المالية: الإفصاح والعرض".

بعد ذلك اتفقت اللجنة مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تطوير معيار يعالج الاعتراف في الأدوات المالية ويعالج البنود خارج الميزانية مثل المشتقات المالية والتحوط والاستثمارات ومعالجتها والقياس بالقيمة العادلة، في عام 1997 أصدرت ورقة نقاش بشأن البرنامج الذي اتفق عليه مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وعليه قررت اللجنة تشكيل مجموعة عمل مكونة من واضعي سياسات المعايير الوطنية لتطوير المقترحات الواردة في ورقة النقاش بهدف التوصل إلى معيار متجانس ومتكامل عن أدوات السياسة المالية والذي سيعكس التفكير والبحث الأفضل في كل أنحاء العالم.

وكانت الخطوة الأولى لمجموعة العمل المشتركة إصدار مسودة معيارية نشرتها عام 2000م وفي الوقت نفسه ولأجل تطوير معيار محاسبة دولي عن موضوع "الأدوات المالية الاعتراف والقياس" كان قد تم إصدار المعيار رقم (39) الصادر في 15 مارس عام 1999. يعد المعيار المحاسبي الدولي (39) مكملاً للمعيار المحاسبي الدولي (32) الأدوات المالية الإفصاح والعرض حيث كان يهتم

المعيار (25) بمعالجة بنود الاستثمارات المالية قبل ولادة المعيار المحاسبي الدولي (39) إذ إن المشاكل التي واجهت تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (25) الملغي هي كثرة الخيارات والسياسات المحاسبية في معالجة الأدوات المالية حيث سمح بخيارات عديدة من القياسات للاستثمارات وينطبق المعيار المحاسبي الدولي (39) على البيانات المالية التي تشمل السنوات التي تبدأ في 2001/1/1 (المجمع العربي، 2001).

الأسباب التي دعت إلى إحلال معيار المحاسبة الدولي (39) مكان معيار المحاسبة الدولي (25) .

1- لما كان من أهداف المعايير الدولية الحد من التنوع في السياسات المحاسبية كان معيار المحاسبة الدولي (25) يحتوي العديد من السياسات المحاسبية المتعلقة في الاستثمارات المالية وعليه جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ليحل هذه المشكلة في تطبيق المعيار 25 .

2- اعتماد المحاسبة على التصنيف الذي تضعه الإدارة للاستثمارات المالية من حيث هل هي متداولة أم غير متداولة .

ويتيح هذا الأمر للإدارة الفرصة بل وحتى الدافع للتلاعب في النتائج المحاسبية عن طريق إعلان النوايا بخصوص استثمارات معينة ، مما يمكن أن يؤثر سلباً على جودة عملية إعداد التقارير المالية وموثوقيتها. ويقضي المعيار (39) على نقطتي الضعف السابقتين.

3- إن الاعتماد بشكل أوسع على استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية، أمر يساعد على زيادة الثقة في القوائم المالية.

4- استحداث معالجات حاسمة من المعيار 39 لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر وكيفية قياسها والإفصاح عنها وذلك من خلال:

- زيادة استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية.
- إثبات العديد من المشتقات المالية في الميزانية، حيث كانت تثبت هذه المشتقات المالية بنود خارج الميزانية كالتزامات عرضية.
- استحدث المعيار المحاسبي الدولي معالجات حاسمة لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر (الاعتراف) وكذلك الشروط الواجب توافرها لإلغاء الإثبات أو استبعاد الأصول أو الخصوم من الميزانية (إلغاء الاعتراف) .
- استحدث معيار ما يسمى بالمحاسبة عن الضمانات وذلك للأصول التي تقدم كضمانات.
- وضع أسس قياس الأدوات المالية .

- وضع المعيار 39 ضوابط لمحاسبة التغطية أو التحوط .
- استكمل المعيار المحاسبي الدولي (39) متطلبات الإفصاح الإضافي عن الأدوات المالية ، وذلك لاستكمال ما أورده المعيار رقم 32 من متطلبات الإفصاح والعرض للأدوات المالية (المجمع، 2002) .
- المكونات الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي (39) .
- هدف المعيار : " هدف هذا المعيار تحديد ميادئ للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها " .
- جاء معيار المحاسبة الدولي لبحث في الأدوات المالية من حيث الاعتراف بها وقياسها ، واستخدام القيمة العادلة في المحاسبة عنها ، والإفصاح عنها كتكملة للمعيار (32) ، وأخيراً تطرق المعيار لمحاسبة التحوط .
- ويمكن إجمال هذه الموضوعات فيما يأتي :
- الاعتراف بالأدوات المالية : يعرف الاعتراف بأنه أن تسجل المنشأة العمليات التي تحدث فيها حتى وإن لم تتحقق هذه العملية معتبرين مبدأ (الحيطة والحذر) . أو هي عملية تحقق لحدث معين قبل الموافقة عليه.
- نص المعيار على أنه يجب الاعتراف بجميع الأدوات المالية ، وتقاس مبدئياً بالكلفة التي دفعت من أجل الحصول على الأصل المالي أو من أجل إظهار التزام مالي .
- يتم الاعتراف بالاستثمارات في الأسهم حسب النية من اقتنائها، فإذا كانت النية من اقتنائها هي إعادة بيعها في الأجل القصير من أجل تحقيق الأرباح فإن هذه الاستثمارات تصنف إلى "محتفظ بها للمتاجرة"، أما إذا كانت النية من الاستثمار هو تحصيل مبلغ دوري من المال أو كانت النية تتجه نحو السيطرة فإن تصنيف الاستثمار يكون "محتفظاً به إلى حين الاستحقاق" ، أما إذا كان الاستثمار محتفظاً بها من أجل أن تحين الفرصة المناسبة لبيعها فإن الاستثمار يسمى "معد للبيع" .
- الاعتراف بشراء الموجودات المالية بطريقة منتظمة، إذ يجب استخدام محاسبة تاريخ المتاجرة، أو محاسبة تاريخ التسوية، ويجب تطبيق الأسلوب بشكل ثابت لكل فئة من فئات الاستثمار الثلاث (المتاجرة، المعد للبيع، المحتفظ به للاستحقاق). والفرق بينهما في الاعتراف محاسبياً يكون في أن تاريخ المتاجرة هو التاريخ الذي تلتزم به المنشأة بشراء الأصل، وتشير محاسبة تاريخ المتاجرة إلى الاعتراف بالأصل الذي سيتم استلامه والالتزام بالدفع عنه في تاريخ المتاجرة، وبشكل عام لا تبدأ الفوائد في الاستحقاق على الموجودات والمطلوبات المقابلة، حتى تاريخ التسوية عند انتقال

الملكية. أما محاسبة تاريخ التسوية فإن الاعتراف بالأصل يتم حين التسليم الفعلي للأصل ، وعند تطبيق محاسبة تاريخ التسوية تقوم المنشأة بمحاسبة أي تغير في القيمة العادلة في حساب الدخل إذا كانت الموجودات مصنفة على أنها للمتاجرة ، وفي حقوق الملكية إذا كانت مصنفة على أنها متوافرة للبيع .

- عندما تفقد المنشأة القدرة على السيطرة على الموجود المالي يجب أن تلغي الاعتراف به، أو بجزء منه .

قياس الأدوات المالية:

هي تحديد القيم وتبويبها إلى حساباتها الخاصة بها، ويتم القياس أولاً بالقيمة التي دفعت للاستحواذ على أصل، أو القيمة التي يتم الاعتراف بها كالتزام. وتتمثل معايير القياس حسب المعيار (39) بالآتي.

- تقاس الموجودات و المطلوبات المالية والمشتقات المالية - عندما يتم الاعتراف بها - بالكلفة، وهي القيمة العادلة لمقدار العوض المعطى أو المستلم (في حالة مطلوب) مقابلة . ويجب إدخال تكاليف العملية في القياس المبني للموجودات والمطلوبات المالية.

- تقاس جميع الموجودات المالية بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة ماعدا

أ - القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة التي هي غير محتفظ بها للمتاجرة.

ب - الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

أ - أي أصل مالي لا يمكن قياس قيمته العادلة.

قياس القيمة العادلة : وتعرف بأنها القيمة التي يتم بها شراء أصل أو بيع ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية ومطلعة في الوقت نفسه أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع تصفية .

- يجب الإبلاغ عن أية مكاسب أو خسائر جراء التغير في القيمة العادلة لأصل مالي أو مطلوب مالي كالاتي:

أ- يجب إدخال أية أرباح أو خسائر من أصل أو مطلوب مالي محتفظ به للمتاجرة في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.

ب- أما المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة من أصل مالي متوافر للبيع فيكون:

1- إدخاله في صافي ربح أو خسارة الفترة

يعترف بها مباشرة في حقوق الملكية إلى أن يتم التخلص من الأصل عن طريق

الإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (39) .

إن معيار المحاسبة الدولي 39 قام بإضافة بنود إلى الإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات كما يأتي :

- 1- إعادة تصنيف الاستثمارات في الميزانية العمومية إلى استثمارات للمتاجرة، ومعدة للبيع، محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- 2- الإفصاح عن الطرائق والافتراضات التي قُدرت على أساسها تقدير القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم والسندات.
- 3- الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأسهم والسندات المتوافرة للبيع.
- 4- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأسهم والسندات المتوافرة للمتاجرة.
- 5- فيما يتعلق بالأسهم والسندات المتوافرة للبيع فإن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الأسهم والسندات والمعترف بها في بيان الأرباح والخسائر يجب أن تُعرض بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناجمة عن إعادة تقييم هذه الأسهم بالقيمة العادلة.
- 6- الإفصاح عن الطرائق المحاسبية التي تتبعها المنشأة في شراء الأسهم والسندات وبيعها، إذ يجب الإفصاح عن استخدام طريقة المعالجة المحاسبية سواء أكانت محاسبة تاريخ المتاجرة أم محاسبة تاريخ التسوية.
- 7- الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة من عملية بيع الاستثمارات في الأسهم والسندات في قائمة الدخل.
- 8- الإفصاح عن طبيعة أي خسارة أو مبلغ الخسارة جراء الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات.
- 9- الإفصاح عن الاستثمارات التي قيست بالكلفة ولم يكن بالاستطاعة قياسها حسب القيمة العادلة.
- 10- الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف بين محافظ الاستثمار (المعايير، 2001).

11- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

لقد استُخدمت الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي جُمعت من خلال الاستبيان، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات: حيث قُسمت الشركات المساهمة العامة الأردنية حسب قطاعاتها وحُسبت التكرارات الخاصة لكل قطاع على حدة والنسبة المئوية لكل قطاع إلى إجمالي القطاعات .
- 2- مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة متوسط الإجابات الخاصة بكل سؤال على حدة ولجميع الأسئلة مجتمعة الخاصة بكل فرضية.
- 3- اختبار T- Test للعينة الواحدة وقد اتُبعت هذا الأسلوب لمعرفة مدى تطبيق متطلبات المعيار الدولي 39 و الخاصة بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات، وهنا تتم مقارنة قيمة T الجدولية مع قيمة T المحسوبة بحيث إذا وقعت T المحسوبة ضمن فترة القبول الخاصة بقيمة T الجدولية عندها تُقبل الفرضية، والعكس صحيح.
- 4- تحليل التباين الاحادي one way Anova ويستخدم لمقارنة المتوسطات لمتغير كمي يسمى المتغير التابع في كل فئة من فئات المتغير المستقل(الزعيبي وطلافحه، 2003).

اختبار ألفا كرونباخ:

للتأكد من ثبات مقياس الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام طريقة كرونباخ ألفا للتعرف على الدرجة الكلية لثبات مقياس الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على ثبات المقياس في حالة حذف كل فقرة من الفقرات؛ الأمر الذي يعطي صورة واضحة عن الفقرات القوية والفقرات الضعيفة في مقياس الدراسة. كذلك توفر طريقة كرونباخ ألفا ميزة التعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات المقياسين كلاً على حدة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس، وبلغت قيم معامل ثبات المقياس (0.87)، حيث كانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى الثقة $(\alpha \geq 0.05)$ ، مما جعل الباحث مطمئناً إلى صلاحية المقياس من الناحية العلمية للتطبيق العملي على عينة الدراسة.

عينة الدراسة:

يشير الجدول رقم (1) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة والنسبة المئوية من عينة الدراسة

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة والنسبة المئوية من عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة عمل الشركة
38.2	21	صناعية
10.9	6	بنوك
14.5	8	تأمين
36.4	20	خدمات
100	55	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر القطاعات تمثيلاً في عينة الدراسة وذلك لكبر حجمه حيث بلغت نسبة مشاركته في عينة الدراسة (38.2%) تليه الخدمات بنسبة (36.4%) يليه قطاع التأمين (14.5%) ثم قطاع البنوك (10.9%).

فيما يشير الجدول رقم (2) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات.

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات.

النسبة المئوية	التكرار	حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات
71	39	أقل من 10 ملايين
14.5	8	من 10 ملايين حتى 20 مليوناً
14.5	8	أكثر من 20 مليوناً
100	55	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن حجم استثمارات الشركات المساهمة العامة الأردنية كان على الأغلب يقع ضمن الفئة الأولى وهي أقل من عشرة ملايين بنسبة مئوية من عينة الدراسة 71%.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

للتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للمجموعة الواحدة - One Sample T-test على متغير درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ولذلك يشير الجدول رقم (3) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

جدول رقم (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار

المحاسبي الدولي رقم 39

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرق متوسط القيمة ت
1	يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمار بقياسه بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للاستثمار عند بدايته.	0.26	4.96	1.96
2	يتم الاعتراف بشراء الأسهم أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ التسوية.	1.55	4.27	1.27
3	يتم الاعتراف بشراء الأسهم أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة.	1.99	2.80	0.20-
4	يتم تبويب محافظ الاستثمار في الأسهم داخل الميزانية إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة ومعدة للبيع إذا كان حجم الاستثمار يقل عن 20% من أسهم الشركة المستثمر فيها	0.96	4.63	1.63
5	يجب قياس الاستثمارات في أسهم المتاجرة بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة.	1.02	4.63	1.63
6	يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة من عملية إعادة التقييم لاستثمارات أسهم المتاجرة في قائمة الدخل.	0.98	4.63	1.63
7	يتم قياس الاستثمارات في الأسهم المعدة للبيع بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة.	0.94	4.65	1.65
8	يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة من عملية إعادة التقييم لاستثمارات الأسهم المعدة للبيع في حقوق الملكية إن لم تكن في قائمة الدخل.	1.02	4.61	1.61
9	يتم تبني هذه السياسة كما في (8) أعلاه وعليه تطبيق هذه السياسة على جميع الاستثمارات المعدة للبيع.	0.99	4.61	1.61
10	تقيم الأسهم التي ليس لها سعر مدرج في سوق الأوراق المالية بالكلفة إلى أن يتم توافر مقياس موثوق به بعدها يعاد قياسها بالقيمة العادلة.	1.51	3.92	0.92
11	تتمثل آثار الدخل الأخرى عند بيع الأسهم، حيث يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيعها في قائمة الدخل.	0.79	4.76	1.76
12	إذا حدث هبوط غير مؤقت في قيمة الأسهم المستثمر فيها فإن هذا الهبوط يتم الاعتراف به كخسائر في قائمة الدخل.	1.36	4.23	1.23
13	إذا تقلص الهبوط غير المؤقت في قيمة الأسهم فإنها تعالج حسب طبيعة فئة الاستثمار (استثمار للمتاجرة أو معد للبيع).	1.45	4.09	1.09
	المجموع	0.60	4.37	1.37

* دالة عند مستوى الثقة ($0.05 \geq \alpha$) بدرجة حرية (54).

يتضح من الجدول رقم (3) أن الفقرة ذات الرقم (1) والتي تنص على (يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمار بقياسه بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للاستثمار عند بدايته)، قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع الفقرات في المجال، بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (4.96) وانحراف معياري (0.26)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (1.96) درجة لصالح درجة التزام الشركات، حيث بلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (54) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالاعتراف المبدئي بالاستثمار بقياسه بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للاستثمار عند بدايته.

في حين حصلت الفقرة ذات الرقم (3) والتي تنص على (يتم الاعتراف بشراء الأسهم أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة)، على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (2.80)، وانحراف معياري (1.99)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (0.20) درجة لصالح قيمة الاختبار، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (0.74) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تلتزم بالاعتراف بشراء الأسهم أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة.

وأخيراً فقد بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وقيمة الاختبار المعتمدة (1.37)، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (16.97)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يعني أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن الأسهم حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وبذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل بصحة الفرضية البديلة التي تنص على: تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

يشير الجدول رقم (4) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

جدول رقم (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
14	يتم الاعتراف بالاستثمار في السندات مبدئياً بالكلفة وهي القيمة العادلة للاستثمار عند بدايته.	4.82	0.71	1.82
15	يتم تبويب السندات المستثمر فيها في الميزانية حسب الأنواع الآتية: سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، معدة للبيع، ومحتفظ بها للمتاجرة.	4.47	1.24	1.47
16	يتم الاعتراف بشراء السندات أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ التسوية.	4.02	1.60	1.02
17	يتم الاعتراف بشراء السندات أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة.	2.87	1.93	0.13-
18	يتم تقييم الاستثمارات في السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالكلفة المطفأة.	4.50	1.10	1.50
19	لا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر عملية إعادة التقسيم للاستثمارات في السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لأنها لا تقاس بالقيمة العادلة.	3.77	1.73	0.77
20	تتحقق آثار الدخل الأخرى المتعلقة بالسندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق نتيجة بيع السندات وهي إما أرباح البيع أو خسائر البيع تقفل في قائمة الدخل.	4.87	0.64	1.87
21	تطفأ علاوة أو خصم امتلاك الاستثمارات في السندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وتأخذ بالحسبان عند استلام الفائدة	3.85	1.56	0.85
22	تقاس الاستثمارات في السندات المعدة للبيع بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة.	4.60	1.08	1.60
23	يعترف بالمكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم للاستثمارات في السندات المعدة للبيع في حقوق الملكية إن لم تكن في قائمة الدخل.	4.22	1.44	1.22
24	تطفأ علاوة أو خصم امتلاك الاستثمارات في السندات المعدة للبيع وتأخذ في الحسبان قبل بيعها.	4.20	1.34	1.20
25	تتحقق آثار الدخل المتعلقة بالسندات المعدة للبيع نتيجة لبيع السندات وهي إما أرباح أو خسائر البيع وتقفل في قائمة الدخل.	4.62	1.07	1.62

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
26	الاستثمار في السندات المحتفظ بها للمتاجرة تقويم بعد الاعتراف الميدني بالقيمة العادلة.	4.48	1.16	1.48
27	يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة من إعادة التقييم للاستثمارات في سندات المتاجرة في قائمة الدخل.	4.33	1.34	1.33
28	لا يتم إطفاء علاوة أو خصم امتلاك السندات المحتفظ بها لمتاجرة بسبب قصر الفترة الزمنية للاحتفاظ بها.	3.72	1.72	0.72
29	إن آثار الدخل الأخرى للسندات المحتفظ بها للمتاجرة تتمثل بالأرباح أو الخسائر من عملية البيع وتفضل في قائمة الدخل.	4.62	0.95	1.62
30	إذا حدث هبوط غير مؤقت في قيمة الاستثمارات في السندات فإنها تثبت كخسائر في قائمة الدخل.	4.25	1.31	1.25
31	إذا انخفض الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات في السندات فإنها تعالج حسب طبيعة فئة الاستثمار.	4.35	1.25	1.35
	المجموع	4.25	0.83	1.25

* دالة عند مستوى الثقة ($0.05 \geq \alpha$) بدرجة حرية (39).

يتضح من الجدول رقم (4) أن الفقرة ذات الرقم (20) والتي تنص على (تتحقق آثار الدخل الأخرى المتعلقة بالسندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق نتيجة بيع السندات وهي إما أرباح البيع أو خسائر البيع تقفل في قائمة الدخل)، قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع الفقرات في المجال، بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (4.87) وانحراف معياري (0.64)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (1.87) درجة لصالح درجة التزام الشركات، حيث بلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (18.30) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بمحتوى هذه الفقرة.

في حين حصلت الفقرة ذات الرقم (17) والتي تنص على (يتم الاعتراف بشراء السندات أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة)، على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (2.87)، وانحراف معياري (1.93)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (0.13) درجة لصالح قيمة الاختبار، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (0.40) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن الشركات

المساهمة العامة الأردنية لا تلتزم بالاعتراف بشراء السندات أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة.

وأخيراً فقد بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وقيمة الاختبار المعتمدة (1.25)، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (9.47)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يعني أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن السندات حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وبذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل بصحة الفرضية البديلة التي تنص على: تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتحويلات بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات (نصوص) المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. يشير الجدول رقم (5) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتحويلات بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتحويلات بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات حسب

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
32	لا يجوز للشركة أن تعيد تصنيف الاستثمارات في أسهم المتاجرة إلى أسهم متوافرة للبيع.	3.79	1.64	0.79
33	يجوز للشركة إعادة تصنيف الأسهم المعدة للبيع إلى أسهم متاجرة إذا توافرت النية على الاتجار بها في الأجل القصير.	3.75	1.62	0.75
34	التحويل من فئة السندات للمتاجرة لا يمكن أن يتم، أما التحويل إلى فئة المتاجرة فهذا ممكن أي يمكن التحويل من محفظة السندات المتاحة للبيع أو من محفظة السندات المحتفظ بها للاستحقاق إلى محفظة المتاجرة بشرط توافر النية على الاتجار بها في الأجل القصير.	3.62	1.66	0.62

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة ت
35	يمكن أن يتم التحويل من فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق إلى فئة الاستثمار المعد للبيع.	1.50	3.43	1.96
36	يمكن أن يتم التحويل من فئة الاستثمار المعد للبيع إلى فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق.	1.50	3.31	1.44
37	إذا أعيد تصنيف الاستثمار المعد للبيع إلى استثمار لمتاجرة فإن المكاسب والخسائر غير المحققة والمثبتة في حقوق الملكية تدرج في قائمة الدخل.	1.59	3.70	*3.16
38	إذا أعيد تصنيف استثمار متاح للبيع إلى استثمار محتفظ به لتاريخ الاستحقاق، فإن المكاسب والخسائر غير المحققة والمثبتة في حقوق الملكية سوف تستهلك من الإيرادات حتى استحقاقها.	1.61	3.37	1.65
39	إذا أعيد تصنيف استثمار محتفظ به إلى حين الاستحقاق إلى استثمار متاح للبيع فإنه يتوجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة وترحل الفروق إلى قائمة الدخل أو إلى حقوق الملكية.	1.57	3.68	*3.06
40	إذا أعيد تصنيف استثمار محتفظ به للاستحقاق إلى استثمار للمتاجرة فإنه يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة وترحل الفروق إلى قائمة الدخل.	1.57	3.72	*3.22
	المجموع	1.38	3.66	*3.53

* دالة عند مستوى الثقة ($0.05 \geq \alpha$) بدرجة حرية (42-53).

يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة ذات الرقم (32) والتي تنص على (لا يجوز للشركة أن تعيد تصنيف الاستثمارات في أسهم المتاجرة إلى أسهم متوافرة للبيع)، قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع الفقرات في المجال، بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (3.79) وانحراف معياري (1.64)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (0.79) درجة لصالح درجة التزام الشركات، حيث بلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (3.56) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بمحتوى هذه الفقرة.

وقد تبين أيضاً من خلال التحليل ان الفقرة رقم (35) والتي تنص على (يمكن أن يتم التحويل من فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق إلى فئة الاستثمار المعد للبيع) حصلت على متوسط حسابي لدرجة الالتزام (3.43)، وانحراف معياري (1.50)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة

التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (0.43) درجة لصالح درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (1.96) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن التحويل من فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق إلى فئة الاستثمار المعد للبيع غالباً لا يتم أو لا تقوم به هذه الشركات كثيراً وهذا ما يؤكد أيضاً نفي الفقرة رقم (36) وذلك لتكامل وتلازم هاتين الفقرتين مع بعضهما بعضاً وأيضاً يؤكد الوضوح والدقة في إعداد أسئلة الاستبانة .

في حين حصلت الفقرة ذات الرقم (36) والتي تنص على (يمكن أن يتم التحويل من فئة الاستثمار المعد للبيع إلى فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق)، على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (3.31)، وانحراف معياري (1.50)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (0.31) درجة لصالح درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (1.44) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى عدم التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة بدلالة إحصائية.

وقد حصلت الفقرة ذات الرقم (38) والتي تنص على (إذا أعيد تصنيف استثمار معد للبيع إلى استثمار محتفظ به إلى حين الاستحقاق فإن المكاسب والخسائر غير المحققة والمثبتة في حقوق الملكية سوف تستهلك من الإيرادات حتى استحقاقها)، على متوسط حسابي لدرجة الالتزام (3.37)، وانحراف معياري (1.61)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (0.37) درجة لصالح درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (1.65) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى عدم التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة بدلالة إحصائية. وهذا ما يؤكد نفي الفقرة رقم (36) وذلك للتلازم والتكامل بين الفقرتين حيث يتطلب نفي إحداهما نفي الأخرى.

وأخيراً فقد بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتحويلات بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وقيمة الاختبار المعتمدة (0.66)، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (3.53)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يعني أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم

بالتحويلات بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وبذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل صحة الفرضية البديلة التي تنص على: تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتحويلات بين محافظ الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا تفصح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

يشير الجدول رقم (6) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير درجة إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي 39.

جدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير درجة إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب

متطلبات المعيار المحاسبي 39

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة ت
41	يتم الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تبنى على أساسها تقدير القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم والسندات.	1.09	4.40	*9.44
42	يتم الإفصاح هل المشتريات أو المبيعات للاستثمارات في الأسهم والسندات قد تمت محاسبتها في تاريخ المتاجرة أو في تاريخ التسوية	0.67	4.65	*18.24
43	يتم الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة عن الاستثمارات المعدة للبيع.	1.01	4.32	*9.65
44	فيما يتعلق بالاستثمارات المعدة للبيع فإن الأرباح أو الخسائر الناجمة من عملية بيع هذه الاستثمارات والمعترف بها في قائمة الدخل يجب أن يتم عرضها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناجمة من عملية إعادة التقييم.	1.12	4.36	*8.96
45	يتم الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي خسارة جراء الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات.	0.95	4.45	*11.25
46	يتم الإفصاح عن الاستثمارات التي تم قياسها	0.97	4.38	*10.54

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = 3 درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
	بالكلفة وتوضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة لها بشكل موضوعي.			
47	يتم الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف بين محافظ الاستثمار.	4.38	1.04	1.38
48	يتم الإفصاح عن الخسائر الناجمة عن الهبوط غير المؤقت في قائمة الدخل بالنسبة للاستثمارات في الأسهم والسندات	4.40	1.13	1.40
	المجموع	4.42	0.80	1.42

* دالة عند مستوى الثقة ($0.05 \geq \alpha$) بدرجة حرية (54).

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة ذات الرقم (42) والتي تنص على (يتم الإفصاح هل المشتريات أو المبيعات للاستثمارات في الأسهم والسندات قد تمت محاسبتها في تاريخ المتاجرة أو في تاريخ التسوية؟)، قد حصلت على المرتبة الأولى من بين جميع الفقرات في المجال، بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (4.65) وانحراف معياري (0.67)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن محتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول الفقرة أو الفرضية أو نفيها (1.65) درجة لصالح درجة التزام الشركات، حيث بلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (18.24) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى أن هذه الشركات تلتزم بمحتوى هذه الفقرة.

في حين حصلت الفقرة ذات الرقم (43) والتي تنص على (يتم الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة عن الاستثمارات المعدة للبيع) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي لدرجة الالتزام (4.32)، وانحراف معياري (1.01)، كما بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة وقيمة الاختبار المعتمدة لقبول أو نفي الفقرة أو الفرضية (1.32) درجة لصالح درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبلغت قيمة (ت) عند هذا الفرق (9.65) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يشير بوضوح إلى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمحتوى هذه الفقرة.

وأخيراً فقد بلغ متوسط الفرق ما بين درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي 39، وقيمة الاختبار المعتمدة (1.42)، وبلغت قيمة (ت) عند هذا المستوى من الفرق (13.01)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05)، مما يعني أن نرفض الفرضية العدمية ونقبل بصحة الفرضية وهي أن

الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار.

ونتيجة لقبول الفرضيات الفرعية الأربع المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى نرفض الفرضية العدمية ونقبل بصحة هذه الفرضية وهي (تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39).

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المتعلقة بالشركة (طبيعة عمل الشركة، وحجم استثماراتها) وبين المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

للتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 تبعاً لمتغيرات طبيعة عمل الشركة، وحجم استثماراتها في الأسهم والسندات، وفيما يأتي النتائج التي تم التوصل إليها تبعاً للمتغيرات لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بالشركة:

1. طبيعة عمل الشركة:

يشير الجدول رقم (7) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة.

جدول رقم (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى

الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة

المتغيرات	طبيعة عمل الشركة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم	صناعية	21	4.36	0.57
	بنوك	6	4.53	0.58
	تأمين	8	4.58	0.19
	خدمات	20	4.25	0.73
	المجموع	55	4.37	0.60
المحاسبة عن الاستثمار في السندات	صناعية	15	4.27	0.82
	بنوك	6	4.54	0.52
	تأمين	8	4.25	0.25
	خدمات	11	4.08	1.23
	المجموع	40	4.25	0.83

ويلاحظ أن المجموع في بند المحاسبة على الاستثمار في السندات كان (40) شركة بدلاً من (55) شركة وهذا يعني أن هناك (15) شركة مساهمة عامة أردنية لا تتعامل حتى تاريخ إعداد هذا البحث بالاستثمار في السندات.

فيما يشير الجدول رقم (8) إلى نتائج تحليل التباين الأحادي على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم	بين المجموعات	0.834	3	0.278	0.745	0.53
	داخل المجموعات	19.017	51	0.373		
	المجموع	19.851	54			
المحاسبة عن الاستثمار في السندات	بين المجموعات	0.847	3	0.282	0.382	0.76
	داخل المجموعات	26.594	36	0.739		
	المجموع	27.441	39			

* دالة عند مستوى الثقة $(\alpha \geq 0.05)$.

يتبين من نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول رقم (8) على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير طبيعة عمل الشركة، عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تعزى لمتغير طبيعة عمل الشركة. وذلك بالاستناد إلى مستوى الدلالة الموضح في الجدول أعلاه لكل من المتغيرين المستقلين وهما المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم وكذلك في السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 حيث أنه إذا كان قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) فإن ذلك يعني أن قيمة (ف) ذات دلالة إحصائية ومن ثم نفي الفرضية العدمية وقبول بديلها والعكس بالعكس.

حيث بلغت قيمة الإحصائي (ف) على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم (0.745)، وعلى متغير المحاسبة عن الاستثمار في السندات (0.382)، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة

(0.05)، مما يعني القبول بصحة الفرضية الصفرية السابقة التي تنص على : ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير طبيعة عمل الشركة، وبين المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

2. حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات :

يشير الجدول رقم (9) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات.

جدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات	المتغيرات
0.65	4.27	39	أقل من 10 ملايين	المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم
0.47	4.58	8	من 10 ملايين حتى 20 مليوناً	
0.28	4.63	8	أكثر من 20 مليوناً	
0.60	4.37	55	المجموع	المحاسبة عن الاستثمار في السندات
0.95	4.05	26	أقل من 10 ملايين	
0.36	4.54	7	من 10 ملايين حتى 20 مليوناً	
0.37	4.70	7	أكثر من 20 مليوناً	
0.83	4.25	40	المجموع	

فيما يشير الجدول رقم (10) إلى نتائج تحليل التباين الأحادي على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة*
المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم	بين المجموعات	1.278	2	0.639	1.789	0.17
	داخل المجموعات	18.573	52	0.357		
	المجموع	19.851	54			
المحاسبة عن الاستثمار في السندات	بين المجموعات	3.035	2	1.517	2.30	0.11
	داخل المجموعات	24.406	37	0.660		
	المجموع	27.441	39			

* دالة عند مستوى الثقة $(0.05 \geq \alpha)$.

يتبين من نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول رقم (10) على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تبعاً لمتغير حجم استثماراتها، عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم السندات لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية تعزى لمتغير حجم استثمارات الشركة.

حيث بلغت قيمة الإحصائي (ف) على متغير المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم (1.78)، وعلى متغير المحاسبة عن الاستثمار في السندات (2.30)، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الثقة (0.05)، مما يعني القبول بصحة الفرضية الصفرية السابقة التي تنص على: ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حجم استثمارات الشركة وبين المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

ونظراً لما أظهرته نتائج التحليل لمتغيري طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها وبين المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حيث لم تكن هناك قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (0.05) وعليه نقبل الفرضية الرئيسية الثانية الصفرية والتي تنص (لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المتعلقة بالشركة (طبيعة عمل الشركة، وحجم استثماراتها) وبين المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وبجميع قطاعاتها (بنوك، صناعة، تأمين، خدمات).
- 2- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ودلت نتائج الدراسة على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد التزمت بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وذلك من خلال:

- الاعتراف المبدئي بقيمة الاستثمار في الأسهم بالكلفة والمحاسبة عنها في تاريخ التسوية ومن ثم تبويبها إلى أسهم للمتاجرة وأسهم معدة للبيع وبعدها تقاس لاحقاً هذه الاستثمارات في الأسهم

- بالقيمة العادلة. وتثبت المكاسب والخسائر غير المحققة من عملية التقييم بالقيمة العادلة والتي تخص الاستثمار في الأسهم المعدة للبيع في حقوق الملكية.
- قياس الأسهم التي ليس لها سعر مدرج في السوق بالكلفة إلى أن يتم توافر مقياس موضوعي لقياسها بالقيمة العادلة.
- الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمار في الأسهم ومعالجته محاسبياً حسب متطلبات المعيار.
- 3- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 .
- دلت نتائج الدراسة على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد التزمت بالمحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وذلك من خلال:
- الاعتراف المبدئي بقيمة الاستثمار في السندات بالكلفة والمحاسبة عنها في تاريخ التسوية، ومن ثم تبويبها إلى سندات المتاجرة وسندات معدة للبيع وسندات محتفظ بها إلى حين الاستحقاق، وبعدها تقاس هذه الاستثمارات في السندات بالقيمة العادلة ما عدا الاستثمارات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وتقاس بالتكلفة المطفأة، وتثبت المكاسب والخسائر غير المحققة من عملية التقييم بالقيمة العادلة والتي تخص الاستثمار في السندات المعدة للبيع في حقوق الملكية.
- الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمار في السندات يُعالج محاسبياً حسب متطلبات المعيار.
- 4- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتحويلات بين محافظ الاستثمار حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.
- دلت نتائج الدراسة على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد التزمت بالتحويلات بين محافظ الاستثمار حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وذلك من خلال:
- تتم إعادة تصنيف الاستثمار في الأسهم المعدة للبيع إلى الاستثمار في الأسهم للمتاجرة إذا توافرت النية على الاتجار بها في الأجل القصير، أما التحويل من الاستثمار في الأسهم للمتاجرة إلى الاستثمار في الأسهم المعدة للبيع فإنه لا يجوز حسب نصوص المعيار.
- تتم إعادة التصنيف للسندات المعدة للبيع والسندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق إلى سندات للمتاجرة إذا توافرت النية على الاتجار بها في الأجل القصير.
- تتم المحاسبة عن التحويلات بين محافظ الاستثمار الملتزم بها حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وذلك يعود إلى طبيعة الاستثمار ومعالجته محاسبياً.

البنود غير الملتزم بها في التحويلات بين محافظ الاستثمار هي :

أ- لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بإعادة تصنيف الاستثمار في السندات المعدة للبيع إلى الاستثمار في السندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق، ولا تلتزم أيضاً هذه الشركات بالتحويل من فئة الاستثمار في السندات إلى حين الاستحقاق إلى السندات المعدة للبيع .

ب- لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالبند الذي ينص على أنه إذا أعيد تصنيف استثمار معد للبيع إلى استثمار في السندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق، فإن المكاسب والخسائر غير المحققة والمثبتة في حقوق الملكية سوف تستهلك من الإيرادات حتى استحقاقها . نستنتج من عدم الالتزام بما ورد أعلاه أن التحويلات بين المحافظ الاستثمارية قليلة نسبياً بحيث يتضح أن الشركات المساهمة العامة الأردنية لا تفضل القيام بالتحويل بين فئات الاستثمار هذه، وذلك بسبب التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل لأنها تحقق تدفقات نقدية أسرع من التدفقات النقدية التي تحققها الاستثمارات طويلة الأجل.

5- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 .

دلت نتائج الدراسة على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد التزمت بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وذلك من خلال:

- الإفصاح عن تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الاعتراف المبدئي للاستثمار والافتراضات التي تم قياس القيمة العادلة للاستثمارات بناء عليها وبعدها يتم الإفصاح عن اتباع أسلوب المحاسبة، وقد كانت هذه الشركات تتبع أسلوب محاسبة تاريخ التسوية.
- الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة وخاصة للاستثمارات المعدة للبيع . أما الأرباح والخسائر الناجمة عن عملية إعادة البيع فتثبت بشكل منفصل في قائمة الدخل عن المكاسب والخسائر الناجمة عن إعادة التقييم بحسب القيمة العادلة.
- الإفصاح عن الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات في الأسهم والسندات والاستثمارات المقيسة بالكلفة والتي يصعب قياسها بالقيمة العادلة .
- الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف بين محافظ الاستثمار .

نستنتج أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وذلك يعود إلى التزامها بتعليمات هيئة الأوراق

المالية التي ألزمت الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والسبب الآخر هو أن الشركات تسعى باستمرار إلى مواكبة التطورات التي تحدث على مستوى معايير المحاسبة الدولية وذلك حرصاً منها على أن الالتزام بتطبيق تعليمات المعايير المحاسبية الدولية، بشكل عام من شأنه أن يكرس ويرسخ مفاهيم التنسيق والتوحيد والتناغم بين السياسات المحاسبية على المستوى الدولي.

6- ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، بحيث أظهرت اختبارات (ف) أن البيانات التي حُلَّت غير دالة إحصائياً على وجود علاقة بين متغيرات طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها وبين المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب تعليمات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 .

ويعود ذلك إلى أن الشركات تلتزم بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بغض النظر عن طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها، وهذا يؤكد لنا أن الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بشأن المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات لا يحكمه أي مؤثر أو عامل خارج عن مبدأ الالتزام بتطبيق السياسات المحاسبية المتطورة التي تهدف إلى توحيد وتنسيق وتناغم هذه السياسات المحاسبية على المستوى القطري ومن ثم على المستوى الإقليمي والدولي .

توصيات الدراسة :

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يأتي:

- 1- أن تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن التحويلات التي تتم بين محافظ الاستثمار المعدة للبيع إلى محافظ الاستثمار المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق من خلال معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة والناجمة عن عمليات إعادة تقييم باستهلاكها من الإيرادات حتى استحقاقها وذلك من أجل الالتزام الكامل بمتطلبات المعيار، وحتى لا يكون تطبيق متطلبات المعيار حسب رغبة معدي القوائم المالية .
- 2- أن تقوم الشركات الأخرى بتطبيق تام لمعايير المحاسبة الدولية ذلك من أجل التوصل إلى عملية التوحيد في السياسات المحاسبية على المستوى الدولي.
- 3- أن تقوم هيئة الأوراق المالية بسن تشريعات تنظم عمل الشركات الأخرى وذلك أسوة بتنظيم الأعمال في الشركات المساهمة.

4- وضع قوانين صارمة وعقوبات على الشركات التي لا تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، وذلك من أجل أن تبقى هذه الشركات ملتزمة بتطبيق هذه المعايير .

5- العمل على إقامة دورات وإعداد نشرات توضيحية ودورية من قبل هيئة الأوراق المالية تشرح وتوضح أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتتابع ما يستجد من تعديلات على المعايير المحاسبية الدولية حتى يتسنى للمختصين في الشركات مواكبة التطور في التعليمات على هذه المعايير ومن ثمّ الالتزام بتطبيقها بشكل صحيح.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية:

1. احمد حسين الرفاعي ، مناهج البحث العلمي ، تطبيقات إدارية واقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 1998 .
2. حسني خريوش ، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الدولية للتجهيزات، عمان-الأردن، 1995.
3. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، طبعة أولى ، دار وائل للنشر، عمان ، 1998.
4. طارق عبدالعال، المحاسبه عن الاستثمار والمنتجات المالية، ط1، ج3، جامعة عين شمس، مصر، 2002.
5. عبد السلام العلاوي ، الالتزام بالمعايير الدولية بين النظرة والتطبيق ، مجلة المصارف العربية ، مجلد 12 ، العدد 14 ، 1992.
6. غازي المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة ، طبعة أولى ، دار المناهج، عمان، 2002.
7. محمد الحنفاوي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003.
8. محمد الزعبي ، عباس الطلافحة، النظام الإحصائي SPSS، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2003.
9. محمد مطر ، إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.
10. محمد مطر ، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، اريد ، الاردن ، 1993.
11. نعيم دهمش ، " تجانس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأوروبية ، المؤتمر العلمي المهني الرابع ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ، أيلول ، 2002.
12. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الأوراق المالية، قانون (76) 2002.
13. هيئة الأوراق المالية، تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها استنادا إلى أحكام قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997.

14. المملكة الأردنية الهاشمية، البنك المركزي الأردني، تعليمات البنك المركزي الأردني لسنة 2000، " تعميم البنك المركزي الأردني رقم (19330/1) " 2000/11/23.
15. المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، تعليمات إصدار الأوراق المالية وتسجيلها استنادا إلى أحكام قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997.
16. لجنة معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية 2000، ترجمة جمعيه المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2001م.
17. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997، الجريدة الرسمية، عدد 4204 تاريخ 1997/5/15، المادة 116 .
18. دينا دخل الله " أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، 2005.
19. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2003.

المراجع الأجنبية :

Bibliography :

1. Beat J. N, 2003, Problems Associated With The, Value-Relevance of Financial Derivatives Accounting to IAS 39, from://www.Swoba.hhs.se/hastba /papers/hasbs/2003.
2. Donald Kiso, and other, Intermediate Accounting, John Wiley, Tenth Edition, New York, 2002.
3. Heally and palebu , " the effect of firm s financial disclousure strategies on stock prices" accounting horizons , vol.7 , n 1 , march 1993.
4. hoogner doorn , Accounting for financial instrument in the banking industry , from , www. Bham . ac.uk /EAA2000/hoognr.htm . [accessed 2000] .
5. Pascal Delevite, "europaen convergence to IFSR: Evidience Frome Three Contional European Countriase In The Prparation For 2005" From www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/bascal.htm
6. Robert A Haugen, Modern Investment, Prentice- Hall, Englewood, Cliffis , N . J .,1st ed, 1986
7. Robert Jensen , 2000, "A real world of a controversial accounting for copper swap that challenges the Theory of IAS 39 & SFAS 133". from <http://www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/jense.htm>
8. Steve Lawrence, International Accounting, International Thomas Business Press, London, UK, 1996.

ملحق (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المحاسب تحية طيبة وبعد.

إن هذه الاستبانة الموجهة إليكم تم إعدادها في سياق بحث علمي يهدف إلى التعرف على كيفية تطبيق ومدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وتهدف أيضاً إلى التعرف على بعض المتغيرات المتعلقة بالشركة مثل طبيعة عمل الشركة وحجم استثماراتها وعلاقتها بمدى الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

ونحن إذ نرجو الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة فإننا نأمل أن تسهموا في إنجاح هذا العمل وإغنائه بآرائكم واقتراحاتكم ، على أن بيانات هذه الاستبانة ستعامل بسريته تامة ولن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث .

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم .

الباحثان

د. غسان فلاح المطارنة

محمد محمود بشايرة

الخصائص العامة للشركة:

1. طبيعة عمل الشركة.

صناعية بنوك تأمين خدمات

2- إجمالي الموجودات (الأصول). (بالدينار)

أ أقل من 10 ملايين دينار من 10 ملايين حتى 30 مليوناً

من 30 مليوناً فأكثر.

3- حجم استثمارات الشركة في الأسهم والسندات قصيرة وطويلة الأجل (بالدينار).

أقل من 10 ملايين من 10 ملايين حتى 20 مليوناً

أكثر من 20 مليوناً

يرجى وضع إشارة x أمام العمود الذي يمثل الإجابة الصحيحة عن السؤال .

الرقم	الفقرة	تطبق دائماً	تطبق غالباً	تطبق أحياناً	قليل التطبيق	لا تطبق نهائياً
Ho1 مدى الالتزام بتعليمات المحاسبة عن الاستثمار في الأسهم حسب المعيار الدولي 39 .						
-1	يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمار بقياسه بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للاستثمار عند بدايته.					
-2	يتم الاعتراف بشراء الأسهم أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تسوية.					
-3	يتم الاعتراف بشراء الأسهم أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة.					
-4	يتم تبويب محافظ الاستثمار في الأسهم داخل الميزانية إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة ومعدة للبيع إذا كان حجم الاستثمار يقل عن 20% من أسهم الشركة المستثمر فيها.					
-5	يجب قياس الاستثمارات في أسهم المتاجرة بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة.					
-6	يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة من عملية إعادة التقييم لاستثمارات أسهم المتاجرة في قائمة الدخل.					
-7	يتم قياس الاستثمارات في الأسهم المعدة للبيع بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة.					
-8	يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة من عملية إعادة التقييم لاستثمارات الأسهم المعدة للبيع في حقوق الملكية أن لم تكن في قائمة الدخل.					
-9	يتم تبني السياسة كما في (8) أعلاه وعليه تطبق هذه السياسة على جميع الاستثمارات المعدة للبيع.					
-10	تقيم الأسهم التي ليس لها سعر مدرج في سوق الأوراق المالية بالكلفة إلى أن يتم توافر مقياس موثوق به بعدها يعاد قياسها بالقيمة العادلة.					
-11	تتمثل آثار الدخل الأخرى عند بيع الأسهم، حيث يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيعها في قائمة الدخل.					
-12	إذا حدث هبوط غير مؤقت في قيمة الأسهم المستثمر فيها فإن هذا الهبوط يتم الاعتراف به كخسائر في قائمة الدخل.					

					13 - إذا تقلص الهبوط غير المؤقت في قيمة الأسهم فإنها تعالج حسب طبيعة فئة الاستثمار (استثمار للمتاجرة أو معد للبيع).
Ho2 مدى الالتزام بتعليمات المحاسبة عن الاستثمار في السندات حسب المعيار الدولي 39.					
					14 - يتم الاعتراف بالاستثمار في السندات ميدنياً بالكلفة وهي القيمة العادلة للاستثمار عند بدايته.
					15 - يتم تبويب السندات المستثمر فيها في الميزانية حسب الأنواع الآتية: سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، معدة للبيع، ومحتفظ بها للمتاجرة.
					16 - يتم الاعتراف بشراء السندات أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ التسوية.
					17 - يتم الاعتراف بشراء السندات أو بيعها بطريقة منتظمة باستخدام أسلوب تاريخ المتاجرة.
					18 - يتم تقييم الاستثمارات في السندات المحتفظ بها حتى تساريخ الاستحقاق بالكلفة المطفأة.
					19 - لا يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر عملية إعادة التقييم للاستثمارات في السندات المحتفظ بها حتى تساريخ الاستحقاق لأنها لا تقاس بالقيمة العادلة.
					20 - تتحقق آثار الدخل الأخرى المتعلقة بالسندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق نتيجة بيع السندات وهي إما أرباح البيع أو خسائر البيع تقفل في قائمة الدخل.
					21 - تطفأ علاوة أو خصم امتلاك الاستثمارات في السندات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وتأخذ بالحسبان عند استلام الفائدة.
					22 - تقاس الاستثمارات في السندات المعدة للبيع بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة.
					23 - يعترف بالمكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم للاستثمارات في السندات المعدة للبيع في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية.
					24 - تطفأ علاوة أو خصم امتلاك الاستثمارات في السندات المعدة للبيع وتأخذ بالحسبان قبل بيعها.

					25-	تتحقق آثار الدخل المتعلقة بالسندات المعدة للبيع نتيجة لبیع السندات وهي إما أرباح أو خسائر البيع وتقتل في قائمة الدخل.
					26-	الاستثمارات في السندات المحتفظ بها للمتاجرة تقيم بعد الاعتراف المبدي بالقيمة العادلة.
					27-	يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة من إعادة التقييم للاستثمارات في سندات المتاجرة في قائمة الدخل.
					28-	لا يتم إطفاء علاوة أو خصم امتلاك السندات المحتفظ بها للمتاجرة بسبب قصر الفترة الزمنية للاحتفاظ بها.
					29-	إن آثار الدخل الأخرى للسندات المحتفظ بها للمتاجرة تتمثل بالأرباح أو الخسائر من عملية البيع وتقتل في قائمة الدخل.
					30-	إذا حدث هبوط غير مؤقت في قيمة الاستثمارات في السندات فإنها تثبت كخسائر في قائمة الدخل.
					31-	إذا انخفض الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات في السندات فإنها تعالج حسب طبيعة فئة الاستثمار.
Ho3 التعليمات الصادرة عن التحويلات بين محافظ الاستثمار حسب المعيار المحاسبي الدولي 39.						
					32-	لا يجوز للشركة أن تعيد تصنيف الاستثمارات في أسهم المتاجرة إلى أسهم متوافرة للبيع.
					33-	يجوز للشركة إعادة تصنيف الأسهم المعدة للبيع إلى أسهم متاجرة إذا توافرت النية على الاتجار بها في الأجل القصير.
					34-	التحويل من فئة السندات للمتاجرة لا يمكن أن يتم أما التحويل إلى فئة المتاجرة فهذا ممكن أي يمكن التحويل من محفظة السندات المتاحة للبيع أو من محفظة السندات المحتفظ بها للاستحقاق إلى محفظة المتاجرة بشرط توافر النية على الاتجار بها في الأجل القصير.
					35-	يمكن أن يتم التحويل من فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق إلى فئة الاستثمار المعد للبيع.

					36- يمكن أن يتم التحويل من فئة الاستثمار المعد للبيع إلى فئة الاستثمار المحتفظ به إلى حين الاستحقاق.
					37- إذا أعيد تصنيف استثمار معد للبيع إلى استثمار للمتاجرة فإن المكاسب والخسائر غير المحققة و المثبتة في حقوق الملكية تدرج في قائمة الدخل.
					38- إذا أعيد تصنيف استثمار متاح للبيع إلى استثمار محتفظ به لتاريخ الاستحقاق، فإن المكاسب والخسائر غير المحققة والمثبتة في حقوق الملكية سوف تستهلك من الإيرادات حتى استحقاقها.
					39- إذا أعيد تصنيف استثمار محتفظ به إلى حين الاستحقاق إلى استثمار متاح للبيع فإنه يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة وترحل الفروق إلى قائمة الدخل وأولى حقوق الملكية.
					40- إذا أعيد تصنيف استثمار محتفظ به للاستحقاق إلى استثمار للمتاجر فإنه يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة وترحل الفروق إلى قائمة الدخل.
Ho4 الإفصاح عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب نصوص المعيار المحاسبي الدولي 39.					
					41- يتم الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تبنى على أساسها تقدير القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم والسندات.
					42- يتم الإفصاح فيما إذا كانت المشتريات أو المبيعات للاستثمارات في الأسهم والسندات قد تمت محاسبتها في تاريخ المتاجرة أو في تاريخ التسوية.
					43- يتم الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة عن الاستثمارات المعدة للبيع.
					44- فيما يتعلق بالاستثمارات المعدة للبيع فإن الأرباح أو الخسائر الناجمة من عملية بيع هذه الاستثمارات والمعترف بها في قائمة الدخل يجب أن يتم عرضها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناجمة من عملية إعادة التقييم.
					45- يتم الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي خسارة جراء الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات.

					46 - يتم الإفصاح عن الاستثمارات التي تم قياسها بالكلفة وتوضيح لماذا لا يمكن قياس القيمة العادلة لها بشكل موضوعي.
					47 - يتم الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف بين محافظ الاستثمار .
					48 - يتم الإفصاح عن الخسائر الناجمة عن الهبوط غير المؤقت في قائمة الدخل بالنسبة للاستثمارات في الأسهم والسندات .

ملحق (2)

عينة الدراسة

أولاً : البنوك

- (1) البنك العربي الأردني .
- (2) بنك الاستثمار العربي الأردني .
- (3) بنك الاتحاد للائحةار والاستثمار .
- (4) بنك فيلادلفيا للاستثمار .
- (5) بنك الأردن .
- (6) البنك الأردني للاستثمار والتمويل .
- (7) ثانياً: التأمين .

(1) الواحة .

- (2) الضامنون العرب .
- (3) الأهلية الوطنية .
- (4) الفرنسية للتأمين .
- (5) الأردنية الفرنسية .
- (6) القدس للتأمين .
- (7) الألمانية للتأمين .
- (8) الاتحاد العربي الدولي للتأمين .

ثالثاً: الخدمات.

- (1) البتراء للتطوير والاستثمارات المالية .
- (2) شركة الأمين للاستثمارات .
- (3) الشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين .
- (4) الثقة للاستثمارات الأردنية .
- (5) الشرق العربي للاستثمارات العربية .
- (6) الصقر للاستثمارات .
- (7) الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري .
- (8) المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي .
- (9) النقلات السياحية الأردنية جت .

- 10) المستثمرون العرب المتحدون.
- 11) الضمان للاستثمار.
- 12) الاتصالات الأردنية.
- 13) التجمعات الاستثمارية المتخصصة.
- 14) الأردنية لضمان القروض.
- 15) الصقر للاستثمارات .
- 16) شركة الإسراء للتعليم والاستثمار .
- 17) الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- 18) شركة الاتحاد للاستثمارات المالية.
- 19) شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار.
- 20) شركة السلام الدولية للنقل .

رابعاً: الصناعة

- 1) مصفاة البترول الأردنية.
- 2) مناجم الفوسفات الأردنية.
- 3) البوتاس العربية.
- 4) الاستثمارات العامة.
- 5) مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ.
- 6) شركة الاتحاد للصناعات المتطورة.
- 7) الألبان الأردنية.
- 8) الدخان والسجائر الدولية.
- 9) الشركة العامة للتعددين.
- 10) مصانع المنظفات الكيماوية.
- 11) شركة الكابلات الأردنية الحديثة.
- 12) حديد الأردن.
- 13) العربية لصناعة الأدوية.
- 14) الأردنية لصناعة الصوف الصخري.
- 15) شركة الصناعات الثقيلة.

- 16) شركة الاتحاد للصناعات المتطورة.
- 17) الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم.
- 18) شركة السلفوكيماويات.
- 19) الشركة العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية.
- 20) الصناعات الكيماوية .
- 21) شركة مصانع المنظفات الكيماوية الدولية.